

التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي
- رؤية تحليلية تقييمية لما هو كائن وما ينبغي أن يكون -

أقسام عمر

أستاذ محاضر جامعة أدرار
ooacacem2007@yahoo.fr

بكادي مسعود

أستاذ مساعد جامعة أدرار
masoudadrar@yahoo.fr

ملخص

إن المطلع على تاريخ المغرب العربي يتبين له بوضوح عمق الروابط التي جمعت هذه المنطقة في كيان وحدوي متماسك، وهو ما نتج عنه إنشاء وإعلان إقامة الاتحاد المغاربي كمحاولة للسير نحو تحقيق نوع من الاندماج الاقتصادي المرحلي في سبيل تعزيز ما تمتلكه دوله من إمكانيات اقتصادية، والاستفادة من معطياتها الجغرافية والديمقراطية. من هذا المنطلق جاءت الدراسة لتتناول الجوانب المتعلقة بجذور الوحدة المغاربية، والمشاهد الوحدوية التاريخية التي شهدتها منطقة المغرب العربي، وكذا نشأة الاتحاد المغاربي، لتنتقل بعدها إلى تحديد وتقييم الإمكانيات التي تترتب عليها المنطقة المغاربية، ثم بعد ذلك تتطرق إلى أهم متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

الكلمات المفتاح: التكامل الاقتصادي، الاتحاد المغاربي، المعطيات الجغرافية، الإمكانيات الاقتصادية، التجارة البينية، الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract

The history knowledge of the Arab Maghreb bloc confirms clearly the depth of the relationships which unite the countries of this region in a coherent and unitary framework. This union led to the establishment of the Maghreb Union as a framework towards the progress of the economic integration among its countries. This integration has an object to strengthen their economies by benefiting from their socio-geographical capabilities. This paper aims to study and analyze the emergence of the Maghreb Union by discussing its creation, its history, its capabilities and the conditions that can actually motivate and mobilize the economic integration of the Maghreb.

Keywords: economic integration, the Maghreb Union, socio-geographic, economic capacity building, bilateral trade, gross domestic product GDP.

مقدمة

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية شهد الاقتصاد العالمي تزايداً كبيراً ومتسارعاً في عدد التكتلات الاقتصادية، تقطنت إلى تشكيلها الدول الكبرى منذ بزوغ البشائر الأولى للعولمة، وفي ظل هذه الأخيرة أدركت صعوبة مواجهة الدول فرادى للأعباء الباهظة للمنافسة المتنامية، وأيقنت أنها لن تستطيع الوقوف في وجه التحديات التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد إلا بالانتظام في شكل تكتلات إقليمية تتيح لأعضائها الازدهار والتقدم وتطوير أدائها في الساحة الدولية ، وذلك من خلال الاستفادة من وفورات النطاق والتخصص الإنتاجي، بما يعزز من القدرة التنافسية لمنتجاتها، ويمكنها من تعميق العلاقات التجارية بين أعضائها وبين التكتلات الأخرى.

لقد كان من ردود الأفعال للتطورات التي مست النظام الاقتصادي العالمي، أن بدأت معظم دول العالم في تشكيل تكتلات اقتصادية إقليمية، أو إحياء القائم منها، وذلك وفق ترتيبات تكاملية جديدة تستجيب لتطلعات الدول الأعضاء فيها.

يعد سعي الدول المغاربية لإقامة التكامل الاقتصادي فيما بينها من التجارب المثيرة للاهتمام، والجديرة بالدراسة والتقييم، لاسيما وأن هذه التجربة جاءت نتاجاً طبيعياً للتطور التاريخي في منطقة المغرب العربي، إلا أن دولها لم توفق في تحويل اتفاقياتها المبرمة إلى واقع عملي، من هذا المنطلق تتبلور إشكالية هذا البحث، والتي يمكن صياغتها كما يلي:

إذا تم إجمال الأسماء أو المسميات التي عُرفت بها منطقة المغرب، فإنه يمكن حصرها في: المغرب، بلاد الأمازيغ، بلاد البربر، الشمال الإفريقي، وبعد الإسلام أطلق عليها: المغرب الإسلامي، المغرب العربي، بعد ذلك اتخذت بعض الخطابات السياسية اسم المغرب العربي الكبير.

2- المشاهد التاريخية الودودية المغاربية

لا يمكن سرد واستحضار جميع المشاهد الودودية التي عرفت المنطقة المغاربية على مر التاريخ، لذلك سنكتفي بذكر أهمها في الأزمنة القديمة، وسنحاول بإيجاز استعراض المشاهد الودودية في الأزمنة الحديثة.

2-1. المشاهد الودودية المغاربية في الأزمنة القديمة

(910م - 1815م)

من أبرز المشاهد التاريخية الودودية التي عرفت المنطقة المغرب العربي في العصور القديمة هناك مشهدين هما³:

- تأسيس الدولة الفاطمية (910 - 973م)

لقد كان لقيامها أثر بالغ في توحيد أغلب أجزاء بلاد المغرب في الفترة ما بين 910م و973م، وذلك بالدخول في حرب ضد الدويلات التي كانت للإباضية في تيارت، وللصفرية في سجلماسة، وللأدارسة في فاس، وهو ما سمح لسكان المنطقة أن تتحد في السنة، وتعتنق المذهب المالكي، وهذا باستثناء القليل من الخوارج الإباضية المتواجدين في جزيرة جربة ووادي ميزاب.

- تأسيس الدولة الموحدية (1160 - 1212م)

حيث سيطرت دولة الموحدين على جميع أقطار المغرب العربي في الفترة ما بين 1160م و1212م، إلا أنها لم تلبث أن ضعفت، واقتصرت نشاطها على التنافس فيما بينها، مما ساعد على ضياع الأندلس، والقضاء على آخر معاقل المسلمين بسقوط غرناطة عام 1492م، وانسحاب الموحدين من أسبانيا، وبداية الضعف والانقسام، الأمر الذي سمح للبرتغال والأسبان بمهاجمة السواحل والتوغل فيها.

لذلك فقد أدت وضعية الضعف بالمغرب العربي إلى انتكاسة واقعية لمفهوم الوحدة، تلك التي سيغذيها الاستتجاد بدخول الدولة العثمانية، والتي سيحل لها "عروج بربروس" الحدود

ما هي أهم المعطيات الجغرافية والإمكانات

الاقتصادية التي تتربع عليها منطقة المغرب العربي؟ وما

هي متطلبات تفعيل تكاملها الاقتصادي؟

وبناءً على هذه الإشكالية، يمكن تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: الجذور الودودية لمنطقة المغرب العربي ومعطياتها الجغرافية والديمقراطية.

المحور الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي.

المحور الأول: الجذور الودودية لمنطقة المغرب العربي

ومعطياتها الجغرافية والديمقراطية

أولاً: جذور الوحدة المغاربية

إن فكرة المغرب العربي ليست وليدة القرن الحاضر فحسب، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، حيث عرفت المنطقة المحاولات الودودية المتكررة على مد العصور ابتداءً من عهد الملك "ماسينيسا" ثم "يوغورطا" ثم في فترة بزوغ الحكم الإسلامي، وانتهاءً بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية، والمرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، والموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية والانضمام إلى الخلافة العثمانية¹.

1- بدايات اصطلاح المغرب

لقد عُرفت المنطقة الجغرافية الممتدة من السلوم المصري شرقاً إلى الجزر الخالدات، والساقية الحمراء، ووادي الذهب غرباً منذ آلاف السنين بالمغرب، وإن لم يكن هذا هو الاسم الوحيد الذي سميت به هذه البقعة دائماً، فالمصريون القدماء أطلقوا عليها اسم "أمانتي"، أي عروس المغرب، وأطلق عليها أحياناً "بلاد الأمازيغ"، بمعنى الوطن الحر².

¹ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2004، ص12.

² إسماعيل سليمان، الجذور التاريخية لمغرب موحد، مجلة الشؤون العربية، العدد 30، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، أوت 1983، ص8.

³ جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص ص13-14.

والجمعيات التي أخذت من الوحدة المغاربية هدفا لمشروعاتها، وشعارا لوجودها.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، وغداة إنشاء جامعة الدول العربية عام 1945م تحول نشاط الحركات الوطنية المغاربية إلى القاهرة، حيث عقد القادة المغاربة في فبراير عام 1947 "مؤتمر المغرب العربي" بحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية، وكان من توصيات هذا الاجتماع إنشاء "مكتب المغرب العربي" تحت اسم "لجنة تحرير المغرب العربي"⁴.

على الرغم من المشاهد الوحشية لتاريخ المغرب العربي قديما وحديثا، إلا أن الفكرة الحقيقية له وميلاده الرسمي لم يتم إلا في أبريل 1958 من خلال مؤتمر طنجة، والذي تمخضت منه أهم الخطوط العريضة لمشروع الإتحاد الاقتصادي والسياسي المغاربي، وهذا بحضور ممثلي كل من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، وحزب الاستقلال المغربي، والحزب الدستوري الجديد التونسي، مع إشراك كل من ليبيا وموريتانيا كمندوبين ملاحظين.

بعد انتهاء أشغال مؤتمر طنجة، أسفر عن إقرار إقامة مؤسسات فيدرالية وإنشاء مجلس نواب مشترك، إلى جانب مجموعة من التوصيات، من أهمها⁵:

- توحيد تقرير المصير المغاربي.

- تمكين علاقات التعاون والتضامن والتكامل في شتى المجالات، الاقتصادية، السياسية والاجتماعية.

في عام 1964 ولأول مرة عقد اجتماع لوزراء الاقتصاد المغاربة في تونس، حيث تم فيه اتخاذ قرار بزيادة التبادل التجاري البيني، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول المغاربية، بالإضافة إلى تكوين خلية أساسية للتعاون الاقتصادي المغاربي سميت بـ "اللجنة الاستشارية الدائمة" التي أوكلت لها مهمة البحث في النواحي الفنية الخاصة بالتكامل الاقتصادي وربط العلاقات مع مختلف التجمعات

الجغرافية ابتداءً من عام 1515م¹، ومن بعده الاستعمار الغربي الذي سيقام على أنقاض التمايزات التي تركتها الدولة العثمانية. لهذا فإنه مع بداية القرن التاسع عشر، وبالتحديد عام 1815م اختل التوازن العسكري، والسياسي، والاقتصادي، وهو ما أدى بالمنطقة إلى ثقل استعماري، حيث كانت الجزائر المحطة الأولى في 1830م، ثم تلتها تونس عام 1881م، والمغرب عام 1912م.

2-2. المشاهد الوحشية المغاربية في الأزمنة الحديثة (منذ عام 1915)

يعتبر "علي باشا" - أحد زعماء الحركة الوطنية التونسية في أوائل القرن العشرين - أول من فكر وناذى بضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح من أجل الاستقلال وأكد في برلين عام 1915². ابتداءً من العشرينات والثلاثينات من نفس القرن انطلقت أول اللقاءات بين رجال الحركة الوطنية التونسية، والجزائرية، والمغربية. وقد استطاع قادة الكفاح من أجل تحرير المغرب العربي من الاستعمار، تكوين عدد من المنظمات كان أبرزها "تجم شمال أفريقيا" التي تأسست في باريس عام 1923م من أجل إغاثة العمال المغاربة. قائدها "مصالي الحاج" زعيم الحركة الوطنية الجزائرية.

إضافة إلى ما تقدم، فقد توالى المشاهد الوحشية المرتبطة بنمو الحركات الوطنية التحررية في كل من الجزائر وتونس والمغرب حيث تأسس في باريس أيضا عام 1927م "جمعية الطلبة المسلمين لشمال أفريقيا"، وقد قامت المنظمة بدور بالغ الأهمية في صفوف الطلاب المغاربة في حملهم لفكرة توحيد المغرب العربي³.

مع منتصف الثلاثينات برزت منظمة شباب الشمال الإفريقي بتونس، كما شهدت هذه الفترة ظهور عدد من المنظمات

¹ عبد الله العروبي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثالث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1999، ص45.
² محمد الشكري، تجربة التكامل الاقتصادي لدول إتحاد المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي (رؤية عربية للقيمة الاقتصادية)، الدوحة، 8-9 نوفمبر 2007، ص10.

³ AIT CHAALAL Messaoud، « Le Maghreb : une nécessité de l'histoire »، Revue Algérienne des relation internationales، N°3، office publication universités، Alger، 3^{eme} Trimester، 1986، p54.

⁴ علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الرابعة، الرباط، 1980، صص348-350.

⁵ موسى بودهان، مستلزمات وشروط تحقيق الاندماج الاقتصادي المغربي، ملتقى الاندماج الاقتصادي المغربي، تونس، 10-11 جوان 2000، ص2.

المغربية، ووقعت المعاهدة يوم الجمعة 10 رجب 1409هـ، الموافق لـ 17 فبراير 1989م³.

لقد وقع قادة الدول المغربية على معاهدة إنشاء الإتحاد المغربي، إدراكاً منهم بما يجمع أبناء المغرب العربي من أواصر متينة قوامها التاريخ المشترك ووحدة الدين واللغة، والعادات والأعراف والتقاليد، واستجابة لما لسكان المنطقة من تطلع عميق يثبت أن إقامة الإتحاد بينهم يقوي ما يربطهم من علاقات، ويسر لهم السبل الملائمة ليسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل. ووعياً من القادة أن هذا الانجاز سيترتب عليه آثار إيجابية تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكسب وزناً ومكاناً يسمح له بالمساهمة الفعالة في الساحة العالمية، وإدراكاً منهم أن إقامة التكامل بين دول المنطقة المغربية يتطلب تحقيق مشاريع ملموسة، ووضع قواعد مشتركة في سبيل تجسيد التضامن الفعلي بين دوله، وتوهم تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون إتحاد المغرب العربي مهداً لبناء الوحدة العربية الشاملة، ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يضم دولا عربية أخرى في المستقبل.

لذلك فإن « خطوة توقيع معاهدة إنشاء الإتحاد المغربي جاءت بعد اقتناع القادة المغربية بأن عدم الاستقرار السياسي والتوترات الإقليمية لها عواقب وخيمة على استراتيجيات التنمية، وأن التعاون الاقتصادي هو السبيل الوحيد نحو التوحد السياسي»⁴.

تمثلت أولويات العمل المشترك في تحقيق الأمن الغذائي، وتنمية الموارد البشرية والاقتصادية، والإسراع بتنفيذ الخطط المعتمدة في ميدان التبادل التجاري، وانتهاج سياسات اقتصادية تركز على مراحل ومدة زمنية محددة لتحقيق المصالح المشتركة لكل الدول الأعضاء، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية لخدمة الأهداف الاتحادية، أخذة في الحسبان درجات النمو لكل بلد عضو، وحث المؤسسات

الاقتصادية الإقليمية الأخرى، خاصة مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية. في ختام الجلسة وقع وزراء الاقتصاد "بروتوكول التعاون الاقتصادي المغربي"¹.

3- نشأة إتحاد المغرب العربي

إن فكرة إنشاء تجمع إقليمي مغربي يضم كافة دول المغرب العربي ليست وليدة الصدفة فحسب، بل تطورت مع الأحداث السياسية التي شهدتها المنطقة، لاسيما بعد التصالح المغربي الجزائري، والتأخي التونسي الليبي، وما ناتج عنه من تطبيع العلاقات المغربية، وتهيئة الطريق لبناء الإتحاد المغربي.

3-1. الاجتماع التمهيدي لإعلان الإتحاد المغربي

وميلاده الرسمي

على الرغم من أن فكرة "إتحاد المغرب العربي" (Union du Maghreb arabe UMA) كانت قديمة إلا أن تجسيدها والتمهيد لقيامها لم يأتي إلا بعد فترة طويلة، ليكون الاجتماع المنعقد في منتصف عام 1988 اللبنة الأولى لبناء تجمع إقليم المغرب العربي.

3-1-1. الاجتماع التمهيدي (10 جوان 1988)

لقد جرى الاجتماع التمهيدي لإعلان إقامة الاتحاد المغربي في 10 جوان 1988، بمدينة زرالدة الجزائرية، حضره قادة الدول المغربية الخمس: الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا وموريتانيا، وعلى هامش القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 8 إلى 10 جوان 1988، تمت عدة مقابلات جانبية بين الرؤساء المغربية بخصوص بحث المشروع المغربي، وقرروا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي².

3-1-2. الميلاد الرسمي لاتحاد المغرب العربي (17

فبراير 1989)

تم إعلان قيام الإتحاد المغربي، وانطلاق الحدث التاريخي في القمة المغربية التي عقدت في مدينة مراكش بالمملكة

³ الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي على الموقع:

<http://www.maghrebarabe.org>

⁴ عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990، ص 20.

¹ أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، مطبوعات أفريقيا - الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1990، ص 89.

² جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، مرجع سبق ذكره، ص 80-81.

من الجدير بالاهتمام أيضا الإطلاع ودراسة معطياتها الجغرافية والديمقراطية.

1- المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي

لدراسة أي تجمع إقليمي يستوجب معرفة أهم المعطيات التي يتوفر عليها، لذا كان من الأهمية بمكان، تناول المعطيات الجغرافية لمنطقة المغرب العربي، وذلك بذكر موقعه ووضع المناخ، ومساحته وعدد سكانه.

1-1. موقع المغرب العربي ووضع المناخ

يمتد إقليم المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا) من الشمال إلى الجنوب بين خطي طول 25 درجة شرقا، و 16 درجة غرب غرينيتش، ومن الشرق إلى الغرب بين دائرتي عرض 15 و 16 درجة شمال خط الاستواء¹. لتوضيح موقع المنطقة المكونة لاتحاد المغرب العربي وحدودها، يمكن الاستعانة بالخريطة رقم الموالية.

1-2. مساحة المغرب العربي

تبلغ مساحة المغرب العربي نحو 6.05 مليون كلم²، أي ما نسبته 42% من مساحة الوطن العربي، تتوزع بين الخمس دول المشكلة له، حيث تستحوذ الجزائر على أكبر نصيب لتغطي ما قدره 2.38 مليون كلم²، تليها ليبيا بـ 1.77 مليون كلم²، ثم موريتانيا بـ 1.03 مليون كلم²، ثم المغرب بـ 0.71 مليون كلم²، وتونس بـ 0.16 مليون كلم².

2- سكان المغرب العربي حسب تقديرات سنة 2015 فإن عدد سكان إتحاد المغرب العربي بلغ حوالي 96.8 مليون نسمة، وتتصدر الجزائر الدول المغاربية بنسبة 41% تقريبا، وتمثل مع المغرب ما نسبته 75.8% من إجمالي سكان التجمع المغاربي.

القطرية والثنائية لإعطاء البعد المغاربي لجميع نشاطاته، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة

حددت المدة الزمنية لتحقيق هذا الهدف قبل نهاية عام 1992. الغرض من منطقة التبادل الحر ورفع القيود الجمركية وغير الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية والزراعية ذات المنشأ المغاربي والموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد، وإعطاء دفع قوي وملمس لزيادة الإنتاج.

- مرحلة إقامة الإتحاد الجمركي

حددت مدة وجوب إنشاء وتوحيد النظام الجمركي قبل نهاية عام 1995، الهدف منه توحيد الضرائب والرسوم بين الدول الأعضاء في الإتحاد، ووضع تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

- مرحلة إقامة السوق المغاربية المشتركة

حدد المدى الزمني للإلزامية تحقق هدف قيام السوق المشتركة بين الدول المغاربية قبل حلول عام 2000، الهدف منها إرساء نظام واحد للأسواق وتراتبية موحدة داخل المنطقة المغاربية، وإقامة سوق داخلية كبيرة تلغى فيها الرسوم الجمركية والقيود الأخرى، وتحقيق حرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال، والسلع والخدمات.

- مرحلة إقامة الإتحاد الاقتصادي

كان من المأمول إقامة إتحاد اقتصادي بين الدول المغاربية بعد تحقيق حلم سوقها المشتركة، وهذا بتوحيد سياسات وخطط التنمية الاقتصادية على أسس وأهداف إقليمية، مع مراعاة تقليص الفوارق التنموية في كل بلد وفيما بينها، والعمل على تحقيق ذلك بوضع سياسات عامة وقطاعية ترمي كلها إلى التمهيد لعملية دمج الاقتصاديات الوطنية، خاصة في مجالات الأمن الغذائي، الموارد البشرية، الطاقة، الصناعة، النقل والاتصالات، وكذا المجال التجاري والمالي والنقدي.

ثانياً: المعطيات الجغرافية والديمقراطية لدول إتحاد المغرب العربي

إذا كانت منطقة المغرب العربي من بين المناطق التي لها جذور وحدوية راسخة منذ القدم، وبذلت دوله قبل وبعد نيل استقلالها جهوداً - ولو كانت يسيرة - في تثبيت ذلك، فإنه

¹ محمود عصام الميداني، موسوعة الأطلس الجغرافي الحديث: الوطن العربي والعالم، مرجع سبق ذكره، ص 43.

الجدول رقم(01): السكان، وتطور الكثافة السكانية

الدولة	تونس	الجزائر	ليبيا	المغرب	موريتانيا
السكان (10 ⁶ نسمة)*	11	39.9	8.7	33.5	3.7
الكثافة السكانية (فرد/كلم ²)	1970	6	1	34	1
	2010	13	3	40	3
	2015	17	5	47	4

*إحصائيات 2015

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015، ص13.

- <http://www.data.Worldbank.org/indicator>

أولاً: الموارد الزراعية

يتميز القطاع الزراعي في منطقة المغرب العربي بمحدودية إنتاجه، والذي يرجع في الأساس إلى قلة الأراضي الصالحة للزراعة والتي تبلغ حوالي 26 مليون هكتار، أي ما يعادل نسبة 4.3% من المساحة الإجمالية للمغرب العربي. لذلك إذا قمنا بتقسيم هذه المساحة الصالحة للزراعة على سكان المنطقة (حوالي 86.5 مليون نسمة) نجد أن حصة الفرد الواحد لا تتعدى 0.27 هكتار، واستنادا إلى معدلات النمو الديمغرافي فإن عدد سكان المنطقة سيقارب 116 مليون نسمة بحلول عام 2025¹، وعليه إذا لم تبذل الجهود اللازمة لتوسيع المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة فإن حصة الفرد الواحد منها ستقلص إلى حوالي 0.22 هكتار، وبالتالي سينخفض نصيبه من المواد الغذائية.

من خلال الجدول رقم (01) يلاحظ أن سكان المغرب العربي يتوزعون بنفس النسبة تقريبا في كل من الجزائر والمغرب، في حين نجد أن ليبيا رغم شساعة مساحتها والتي تقدر بحوالي 29.26% من إجمالي التجمع المغاربي، إلا أن سكانها لا يتجاوز نسبة 8% من مجموع سكان المنطقة، وهذا ما يترجم أن لدول المغرب العربي إمكانية خلق تكامل في الموارد البشرية من خلال تغطية حاجيات الأقطار التي تعاني من نقص في الأيدي العاملة - مثل ليبيا - من الدول التي لها فائض في ذلك مثل المغرب، تونس والجزائر.

المحور الثاني: الإمكانيات الاقتصادية لدول اتحاد المغرب العربي

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي مرتبط بحقيقة الإمكانيات والموارد المتاحة في المنطقة، وكذا مدى تنوع البنية الاقتصادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه متعلق أيضا بنسبة التجارة البينية.

¹ GUECHI Djamel-Eddine، « Les agricultures maghrébines : concurrence ou complémentarités » colloque sur l'intégration économique maghrébine، Alger، 10-11Juin 2000، p.2.

الدولة	المساحة الإجمالية (10 ⁶ هكتار)	الأراضي الصالحة للزراعة (10 ⁶ هكتار)	نسبة الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي المسقية/الأراضي الصالحة للزراعة (%)	الأراضي الرعوية/مجموع المساحة (%)
تونس	16.2	5.2	32.1	5.8	29.6
الجزائر	238.2	8.4	3.5	9.5	13.8
ليبيا	176	2.6	1.5	11.5	7.6
المغرب	71.1	10.0	14.1	15.5	34.9
موريتانيا	103.1	0.3	0.3	5.0	38.1
المجموع	604.6	26.5	4.3	10.1	19.0

الجدول رقم(02): الأراضي الصالحة للزراعة سنة 2013

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد رقم (34)، الخرطوم، 2014، ص ص8-10.

المتوسط شمال المغرب والجزائر وتونس وليبيا¹، حيث يمكن أيضا الاستفادة منها في اصطيد الأسماك وتسويقها إقليميا وعالميا.

ثانياً: إمكانات النقل والمواصلات

تعتبر منطقة المغرب العربي رقعة جغرافية متصلة، تمتلك جميع دوله سواحل بحرية معتبرة ممتدة ومشتركة، وهو ما يسهل من عملية التبادل التجاري وتنقل الأشخاص وتخفيض تكاليف التنقل والمواصلات سواء كان ذلك برا أو بحرا أو جوا، إضافة إلى موقعها في قلب العالم وهو ما جعلها منطقة عبور لجل عمليات التصدير والاستيراد شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.

ثالثاً: الموارد المعدنية والأسمدة الاصطناعية

على الرغم من عدم توفر البيانات الإحصائية الدقيقة الخاصة بكل المعادن المتواجدة في منطقة المغرب العربي وتضاربها في بعض الأحيان، إلا أنه يمكن القول أن دول الإتحاد المغاربي تعتبر من البلدان الغنية بالموارد الاقتصادية المتنوعة خاصة الجزائر.

إن ما يجب الإشارة إليه أنه على الرغم من صغر المساحة الزراعية في منطقة المغرب العربي، إلا أن أراضي هذا الأخير تتميز بتنوع مواردها الزراعية الطبيعية، هذا التنوع يرجع في الأساس إلى تباين المناخ من منطقة إلى أخرى، إذ تشتمل على أقاليم رطبة ومناطق شبه جافة وأخرى صحراوية شاسعة. وباختلاف البيئة الزراعية تتنوع محاصيلها النباتية من خضر وفواكه وحبوب شتوية وصيفية، وكذا الثروة الحيوانية والسمكية.

إضافة إلى الإمكانات والموارد الزراعية السابقة الذكر، فإن منطقة المغرب العربي تتربع على مساحات رعوية طبيعية كبيرة قدرت بحوالي 19% من المساحة الإجمالية، تحوي أجود الأعشاب التي تعتبر غذاء للماشية مثل، حشائش التندرا والإستبس، لذلك فإنه إذا تضافرت الجهود وحسن استغلالها ستزيد من الثروة الحيوانية خاصة البرية منها. كما أن استغلال السواحل - حوالي 8019 كلم - التي تطل عليها البلدان المغاربية، بداية من المحيط الأطلسي بشواطئ موريتانيا والمغرب، التي تلقي فيها التيارات الباردة مع التيارات الدافئة المساعدة على تكاثر الأسماك، وصولا إلى شاطئ البحر

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، النشرة الإحصائية، 2014، ص ص48-57.

الجهود المنفردة تبقى دائما مضطربة وغير كافية ما لم تتكامل الأقطار المغاربية في جميع قطاعاتها. على غرار معدن الحديد فإن دول المغرب العربي تمتلك مدخرات ومنتجات معدنية أخرى، وعلى الرغم من عدم الحصول على بيانات احتياطاتها إلا أنه يمكن تلخيص الطاقات الإنتاجية منها حسب إحصائيات عام 2013 كما يلي³:

- الزنك، والذي يتواجد في كل من تونس والجزائر والمغرب، تصدرهن هذه الأخيرة لتستأثر وحدها بنصيب 83 ألف طن، وتنتج الدول الثلاث إجمالا حوالي 116.4 ألف طن سنويا، أي ما يعادل حوالي 80% من الإنتاج العربي.

- الرصاص، والذي يتواجد أيضا في كل من تونس والجزائر والمغرب، وتنتج الدول الثلاث حوالي 62 ألف طن سنويا، أي ما يعادل حوالي 54% من الإنتاج العربي.

- النحاس، والذي يتواجد في كل من الجزائر والمغرب، وتبلغ طاقة الإنتاج فيهما حوالي 39 ألف طن سنويا، أي ما يعادل 63.4% من الإنتاج العربي.

- الفحم الحجري، والذي يتواجد في كل من الجزائر والمغرب، وتنتج الدولتان حوالي 665 ألف طن سنويا، أي ما يعادل 52.6% من الإنتاج العربي.

مما سبق فإنه يمكن القول أن السبيل الوحيد لتحقيق الاستقلال الصناعي المغربي يبقى رهين توحيد برامج خاصة بالحديد والفولاذ والمعادن الأخرى، وخلق اندماج أفقي وعمودي متكامل، يتيح لبلدان المنطقة إمكانية التحكم في صناعاتها الثقيلة والخفيفة.

رابعا: الموارد الطاقوية (النفط والغاز)

يعتبر النفط والغاز أول قطاع استراتيجي من ناحية الإنتاج والتصدير والاحتياط في منطقة المغرب العربي حيث تضم كل من ليبيا والجزائر وتونس كمنتجين، والمغرب وموريتانيا كمستوردين، وعليه فإن تحقيق

تشير تقديرات عام 2013 إلى أن المغرب يحتوي على 10% من المدخر العالمي من الفوسفات، وهو ينتج سنويا حوالي 28 مليون طن، ويحتل بذلك مرتبة ثانية أكبر دولة منتجة للفوسفات في العالم¹، وتختص المملكة باستغلال هذا القطاع عن طريق المكتب الشريف للفوسفات، أما تونس فهي ثاني منتج مغربي بـ 8 مليون طن سنويا، وثالث قطب هو الشركة الوطنية للأبحاث والاستغلال المعدني بالجزائر، والتي تنتج ما يناهز 1.6 مليون طن سنويا، وتبلغ احتياطات دول المغرب العربي إجمالا حوالي 6 مليار طن².

لذلك فإن إمكانيات التكامل في هذا المجال تعني أولا توحيد السياسات التجارية للشركات الثلاث، بالشكل الذي يمكن مركزها الإنتاجي البالغ حوالي 37.6 مليون طن من الإنتاج العالمي، من تحويلها القوة على التحكم في الأسعار من ناحية، وتطوير قطاع الفلاحة المرتبط به من ناحية أخرى.

أما فيما يخص المعادن فإن قطاع الحديد والفولاذ يعتبر ثالث قطاع استراتيجي بعد النفط والفوسفات، من حيث الإنتاج والتصدير، وبخلاف القطاعين السابقين، فإن البلدان المغاربية الخمسة منتجة ومصدرة للحديد وتحتوي بمجملها - حسب إحصائيات 2013 - على مدخر يناهز 1.6 مليار طن، وتنتج حوالي 19 مليون طن سنويا، أي ما يعادل 83% من الإنتاج العربي، تحتل موريتانيا أول مرتبة من ناحية الاحتياط والإنتاج، وقد بلغت فيها نسبة هذا الأخير 72% من إجمالي الإنتاج المغاربي، تليها الجزائر بنسبة 23.6%.

لذلك فإن توفر كل هذه الإمكانيات، واختلافها من دولة إلى أخرى، تمثل أكبر دليل على إمكانية وإيجابية الاندماج والتكامل نظرا للفرق الكبير لمنتجات الحديد، وبجدة أنه أساس لكل الصناعات الثقيلة، إضافة إلى أن

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص 375.

² الصديق إبراهيم، مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة الوحدة، العدد 215، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، جوان 2006، ص 93.

³ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2014، ص 375.

التكامل الاقتصادي بين دول إتحاد المغرب العربي ينبغي
وموريتانيا من النفط المغربي مما سيخفض من تكاليف
عليها تطوير علاقاتها التجارية لسد حاجيات المغرب
النقل.

الجدول رقم (03): تطور إنتاج واحتياطيات النفط والغاز الطبيعي خلال السنوات (2005، 2010، 2014) في الدول
المغربية

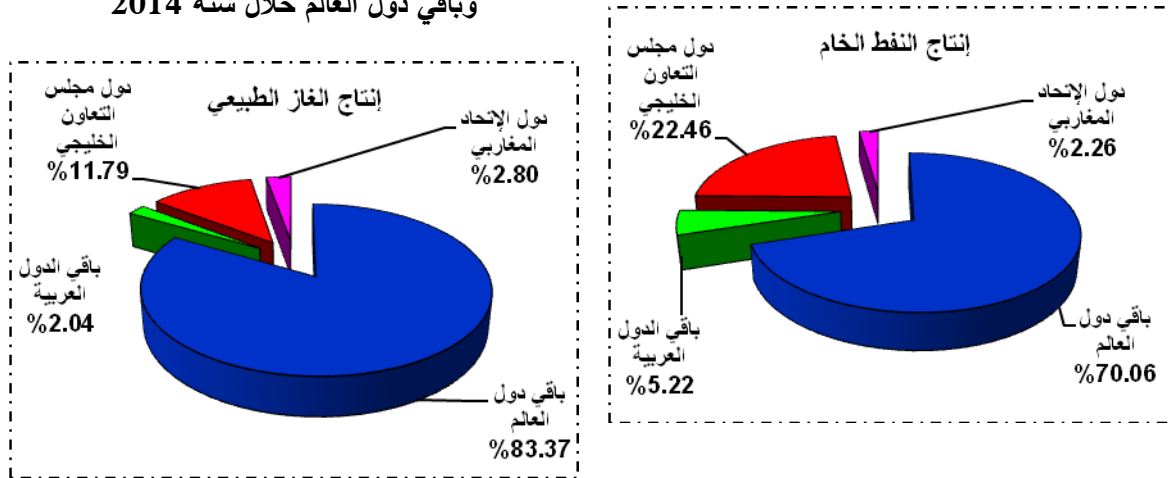
الاحتياط						
2014		2010		2005		الدولة
الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ⁹ برميل)	الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ⁹ برميل)	الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ⁹ برميل)	
65	0.4	65	0.4	78	0.31	تونس
4504	12.2	4504	12.2	4580	12.27	الجزائر
1532	48.4	1495	47.1	1491	41.46	ليبيا
6101	61	6064	59.02	6149	54.04	إجمالي الدول المغاربية
الإنتاج						
2014		2010		2005		الدولة
الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ³ برميل/يوم)	الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ³ برميل/يوم)	الغاز الطبيعي (10 ⁹ م ³)	النفط الخام (10 ³ برميل/يوم)	
2.6	55.5	3	98.8	2.5	66	تونس
81.7	1193	83.8	1190	89.3	1352	الجزائر
15.8	480	23.4	1495	11.3	1693	ليبيا
100.1	1728.5	110.2	2783.8	103.1	3111	إجمالي الدول المغاربية

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (O.A.P.E.C)، التقرير الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

يتبين من خلال من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن
إنتاج النفط والغاز الطبيعي بالدول المغربية قد عرف
تراجعا ملحوظا خاصة في ليبيا، حيث تهاوى إنتاج النفط
مثلا في هذه الأخيرة من 1495 ألف برميل يوميا عام
2010 إلى 480 ألف برميل في اليوم سنة 2014، وهذا
بسبب الأزمة السياسية وتراجع الأوضاع الأمنية منذ عام
2011،
أما فيما يتعلق بالأهمية النسبية لمادتي النفط الخام
والغاز الطبيعي عربيا وعالميا، فإنه يمكن تلخيصه في
الشكل الموالي.

الشكل رقم (01): نصيب دول الإتحاد المغاربي من إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014

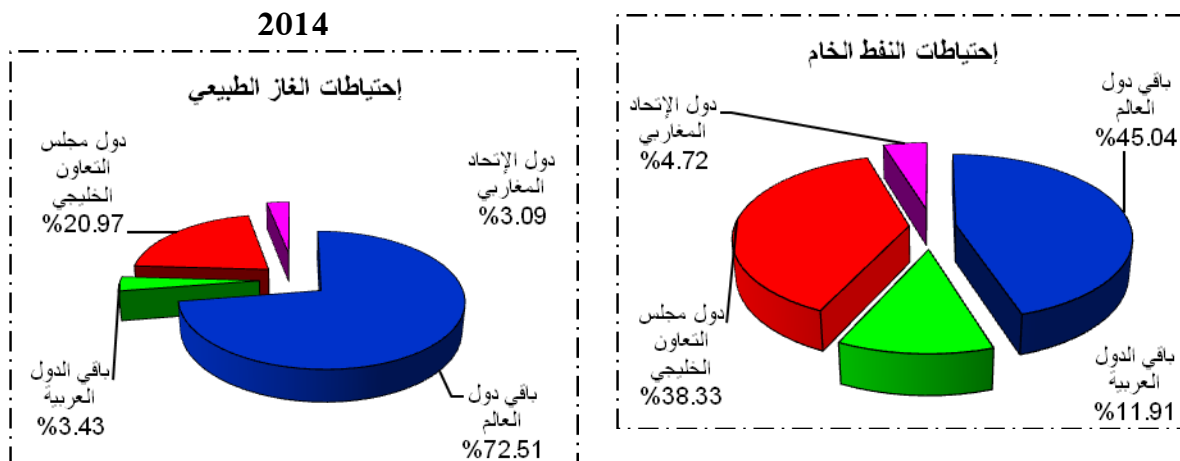


المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص8 وما بعدها.

يلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن الدول المغاربية تساهم بنسبة 7.6% من الإنتاج العربي، أي ما يعادل 2.26% من الإنتاج العالمي. أما فيما يخص إنتاج الغاز الطبيعي فإن نسبته بلغت 16.9% من الإنتاج العربي أي ما يعادل 2.8% من الإنتاج العالمي، وهذا حسب إحصائيات عام 2014.

الشكل رقم (02): نصيب دول الإتحاد المغاربي من احتياطي النفط الخام والغاز الطبيعي مقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، وباقي الدول العربية، وباقي دول العالم خلال سنة 2014



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على المعطيات الواردة في:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، التقرير الإحصائي السنوي، 2015، ص8 وما بعدها.

يلاحظ من الشكل أعلاه أن الدول المغاربية تساهم إجمالا بنسبة 8.6% من والاحتياطي العربي، أي ما

يكفل ردم الهوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة في أقل الآجال.

المحور الثالث: متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي المغربي

على الرغم من التأكيد على إمكانية وجود التكامل الاقتصادي المغربي، وبالرغم من توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والمقومات الأساسية، المادية منها والمعنوية، والتي يمكن أن تحقق للدول المغربية مكاسب ومزايا وأهداف وطموحات، إلا أنه ومن جانب آخر، واجه مسار الاتحاد المغربي - الذي يراوح مكانه منذ إعلان قيامه - عدد من الإخفاقات الكثيرة، والعراقيل والمعوقات والتي لا يمكن تجاوزها إلا بتوفير متطلبات سياسية واجتماعية واقتصادية نجمل أهمها فيما يأتي.

أولاً: الإرادة السياسية

يعتبر الالتزام السياسي ووضوح الأهداف من أقوى العوامل التي تؤدي إلى تحقيق تكامل اقتصادي، غير أن الخلافات السياسية والإيديولوجية والفكرية، والتخوف من التعدي على السيادة القطرية، وفقدان الثقة بين حكام البلدان المغربية، أضعف الإقتناع لدى أصحاب القرار السياسي، وبالتالي جعل القادة المغربية يتبنون العديد من الاتفاقيات دون معرفة مدى جدواها وجديتها.

ثانياً: تجاوز الخلافات السياسية

رغم مرور فترة تجاوزت العقدين من الزمن - الفترة ما بين (1989-2012) - على إنشاء الاتحاد المغربي، إلا أن الخلافات السياسية كانت حجرة عثرة أمام مسيرة التكامل الاقتصادي المغربي، « ورغم التكاملية الحقيقية للدول المغربية الخمس فإن مسيرة الإتحاد لا تزال تراوح مكانها، وأصبح من الصعوبة بمكان أن يجتمع القادة المغربية، رغم تجانس الدول والقواسم المشتركة فيما بينها»¹.

- بالنسبة للجزائر مثلاً، فإن الخلافات بينها وبين المغرب حول قضية الصحراء الغربية ألقت بظلالها على

يعادل 4.72% من الاحتياطي العالمي، أما فيما يخص احتياطات الغاز الطبيعي فإن نسبته بلغت 11.24% من الاحتياطي العربي، أي ما يعادل 3.09% من الاحتياطي العالمي، وهذا حسب إحصائيات عام 2014.

من خلال النسب السابقة الخاصة بإنتاج واحتياطات النفط والغاز الطبيعي في منطقة المغرب العربي، قد يبدو أن أهميتها النسبية ضعيفة خاصة إذا تم مقارنتها مع الإنتاج والاحتياطي العالمي، لكن موقعها وسهولة استخراجها وجودتها، يعطي لها من الأهمية ما لا تأخذه غيرها، حيث أن انخفاض تكاليف النقل - خاصة إلى الدول الأوروبية والمغرب وموريتانيا - تمنح لها ميزة نسبية عن المنتجات التي تستورد من مناطق أخرى بعيدة، أو ذات تكاليف الاستخراج المرتفعة.

كذلك ما يجب الإشارة إليه، أنه إذا أضيفت ميزة النقل والمواصلات التي تنفرد بها دول المغرب العربي - محليا وعالميا - إلى المواد الأولية التي تمتلكها، والإمكانات الاقتصادية الهائلة التي تبرز أساسا في قطاع الطاقة المتمثل في البترول والغاز الطبيعي، والقطاع المعدني المتمثل في الحديد والنحاس وصخر الفوسفات والفحم الحجري وغيرها. كما أن تربع المنطقة على قطاع زراعي يشمل النباتات والسهول الواسعة والخصبة التي تصلح لمختلف أنواع الزراعات، والثروة الحيوانية المتوفرة في كثير من أقطارها، واستغلال سواحلها في صيد الأسماك، كل ذلك يمكّن الدول المغربية من إقامة سوق داخلية متكاملة، تجعل منطقة المغرب العربي قادرة على الاكتفاء الذاتي، وتكوين مجموعة قوية لها مكانتها ودورها في الساحة الإقليمية والدولية.

كما أن امتلاك الدول المغربية لكل تلك الإمكانيات السابقة الذكر يجعلها قادرة على تحسين قدرتها التنظيمية والرفع من قدرات الإنتاجية، ويمكنها من الاستخدام الأمثل لمواردها، وبالتالي خلق فرص العمل لمواطنيها، والرفع من مستوى معيشتهم، وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة تفوق معدلات نموها السكاني، بما

¹ عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 86.

فقط على فرص التكامل الاقتصادي المغربي، والعلاقات الاقتصادية المغربية فحسب، بل على وجود علاقات طبيعية متوازنة فيما بين مختلف الأقطار المغربية.

خامساً: تفعيل دور المجتمع المدني

لقد كان غياب دور المجتمع المدني من أهم أسباب تعطل المشروع المغربي، حيث أنه لم يسجل التاريخ أي حركة شعبية تنادي بإقامة تكامل اقتصادي سواء على المستوى العربي الكلي، أو في إطار منطقة المغرب العربي، وعلى النقيض نجد حركات ومسيرات تهدف إلى تغيير رموز السلطة، في حين لم تجربها يوماً على تحقيق الإتحاد وإقامة مشروع اقتصادي حقيقي بين الدول المغربية، وبالتالي جعل تحقيق هذا الأخير من خصوصيات السلطة الحاكمة وفي يدها وحدها.

سادساً: إصلاح الاختلالات الاقتصادية الهيكلية

يمكن توضيح الاختلالات الاقتصادية الهيكلية لدول الإتحاد المغربي من خلال تلخيص تركيب ناتجها المحلي الإجمالي في الشكل رقم (03) الموالي.

تتميز هياكل الاقتصاديات المغربية بسيادة نمط الإنتاج الأولي، والاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، وضعف القاعدة التكنولوجية، وضآلة نصيب الصناعة التحويلية والتي لم تتعد 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي في مجمل الدول المغربية حسب تقديرات عام 2013، ولذلك فإن محاولة إلغاء الحواجز أمام التجارة البينية، جعل كل طرف يخشى على منظومته من التلاشي والاضمحلال نتيجة انتقال السلع والبضائع بطريقة غير مدروسة، أو عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونية المتفق عليها.

الشكل رقم (03): تركيب الناتج المحلي الإجمالي لدول الإتحاد المغرب العربي سنة 2013v

العمل المغربي المشترك مثبتة إياه، خاصة بعد أن اعتبرت المملكة المغربية بأن هذه القضية وطنية ولا يمكن أن توضع جانبا وتترك للتسوية في إطار الأمم المتحدة، وإنما يجب تسويتها بين الجزائر والمغرب فقط، في حين تؤكد الجزائر بأن نزاع الصحراء الغربية يجب أن يحل بين المغرب والبوليزاريو في إطار تسوية تخضع لقرارات الأمم المتحدة¹.

ثالثاً: تغليب مصالح التكامل الاقتصادي على النزعة القطرية

إن ظاهرة تغليب المنظور القطري يجعل المصالح المشتركة العائدة من التكامل الاقتصادي تحظى بمستويات متدنية، وهو ما حصل في الدول المغربية بعد حصولها على الاستقلال، وأصبح مفهوم القطرية هو السائد، حيث مارست نمطا انعزاليا أسهم في تعميق التبعية والتجزئة بين دول المنطقة، «ففي الوقت الذي عمدت فيه الدول الاستعمارية إلى تقسيم الوطن العربي إلى أقطار مختلفة ليسهل عليها السيطرة والمحافظة على مصالحها...، لم تتحرك الدول العربية - منها الدول المغربية - للقضاء على هذه المخططات، بل على العكس وجدت السلطات الحاكمة في التجزئة مدعاة لعدم تقليص مساحة قوتها وسلطانها... وإن غلقتها أحيانا بالشعارات الوحشية»².

رابعاً: تجنب الحرص على تبوء دور الزعامة

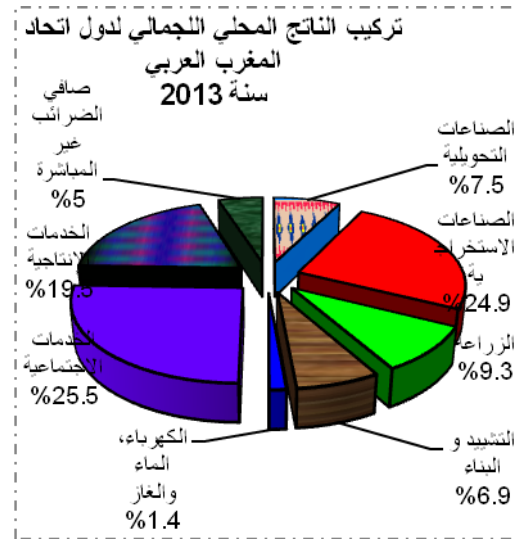
إن المناخ العام السائد في العلاقات بين الدول العربية عامة، والتي منها الأقطار المغربية، هو طغيان مشاعر الغيرة والاستئثار بالقدرة في توجيه القرارات الخاصة بالقضايا المختلفة³، وهذا من شأنه أن يؤثر بالسلب ليس

¹ بوكساني رشيد ودبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 102.

² نزية عبد المقود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 76.

³ نزية عبد المقصود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

سادساً: فك ارتباط الاقتصادات المغربية بالدول المتقدمة في محاولة منها لأن تجد لنفسها مكانة اقتصادية تمكنها من العمل كقوة نحو التنمية الذاتية، سعت الدول المغربية كل على حدة إلى إقامة علاقات مع السوق الأوروبية المشتركة، أو مع دول أخرى متقدمة وذلك بعقد اتفاقيات تعاون تجاري، واقتصادي، غير أن هذا الاتجاه الذي اتخذته البلدان المغربية على حساب العمل الاقتصادي المغربي البيني، جعلتها تقش في تحقيق تنميتها واستقلالها، مما يعني تبعيتها للدول الغربية، وخير دليل على ذلك استحوذ دول الاتحاد الأوروبي وحدها على نحو 70% من مجمل التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، في حين لم تتعد الصادرات والواردات البينية المغربية في أحسن الأحوال نسبة 3.1%، 2.5% على الترتيب، وهو ما يعبر عنه الجدول الموالي



المصدر: تم إعداد الشكل اعتماداً على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، 2015، ص 335.

الجدول رقم (04): مساهمة التجارة البينية لدول اتحاد المغرب العربي في إجمالي تجارتها الخارجية خلال الفترة (2010-2013)

السنوات	2010	2011	20	2013
المساهمة في إجمالي الصادرات (%)	2	2.7	2.5	3.1
المساهمة في إجمالي الصادرات (%)	2.2	2.2	2.5	2.5

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماداً على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، ص 181.

احتياجات التنمية الاقتصادية، وكذا العمل على توسيع قاعدة التبادل التجاري. فالعبرة ليس في اتخاذ قرارات حرية انتقال السلع والأشخاص فحسب، بل في توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق ذلك.

بناء على ما سبق فإن مشروع اتحاد المغرب العربي جدير ببذل جهود حقيقية من أجل تفعيله وإنجاحه، لكن هذا لن يتحقق إلا إذا تم تجاوز المشاكل والعقبات التي تقف حجرة عثرة دونه، والعمل بجدية وخطوات مبرمجة من جانب أصحاب القرار في الدول المغربية للتخلص منها، حتى يتحقق حلم التكامل الاقتصادي المغربي، الذي طال انتظاره ولم يتحقق حتى الآن.

لذلك فإنه يمكن القول أن مجرد إزالة الرسوم الجمركية - الذي لم يتحقق في الإتحاد المغربي حتى الآن - أو تخفيضها، لا يمكن أن يؤدي إلى زيادة كبيرة ومتصاعدة في التجارة البينية، ما لم تعمل الدول المغربية على تطوير وتنويع هيكلها الاقتصادية.

سابعاً: تطوير البنية الأساسية المخصصة للنقل والمواصلات بين دول الاتحاد المغربي

يتجلى ضعف وتخلف قطاع النقل والمواصلات بين الدول المغربية في قلة قنوات التصدير والاستيراد، وأماكن للشحن والتفريغ، الأمر الذي يستلزم وجود سياسة مشتركة لإنشاء شبكة واسعة من السكك الحديدية وتوحيد خطوطها، وإقامة أساطيل برية وبحرية وجوية لمواجهة

خاتمة

من خلال ما تم عرضه وتحليله في هذه الورقة البحثية يتجلى أن فكرة الوحدة بين الدول المغاربية ضاربة في أعماق التاريخ، حيث عرفت المنطقة محاولات متكررة لإقامة التكامل والإتحاد فيما بين الأقطار المكونة لها، منها ما كان في الأزمنة القديمة، وأخرى في العصر الحديث، كما شهدت أيضا عدة اتفاقيات ثنائية بين بلدانه، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- إن تأسيس إتحاد المغرب العربي ما هو إلا امتداد ونتيجة للمحاولات المتتالية التي شهدتها المنطقة قبل ميلاده الرسمي.

- كذلك ما تم التوصل إليه هو أن دول المغرب العربي تتوفر على جملة من المعطيات، الموارد الإمكانات إسماعيل سليمان، الجذور التاريخية لمغرب موحد، مجلة الشؤون العربية، العدد 30، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، أوت 1983 بوكساني رشيد ودبيش أحمد، مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004. الصديق إبراهيم، مشروع الاندماج الاقتصادي في المغرب العربي، مجلة الوحدة، العدد 215، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، جوان 2006.

صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، 2015.

عبد العزيز جراد، نبذة جيو-استراتيجية لدراسة المغرب العربي الكبير، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد 03، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

عبد اللطيف بن أشنهو، التعلم من التجربة الأوروبية في بناء الوحدة المغاربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 139، سبتمبر 1990.

والمقومات التي تُمكنها من جعل قضية التكامل الاقتصادي وتفعيل تجربة إتحاده ليس فقط ممكنا فحسب، بل ومتميزا عن ما سواه من تجارب الدول الأخرى، وذي خصوصية في الوطن العربي.

- على الرغم من توفر كل تلك الإمكانات التي تترجع عليها منطقة المغرب العربي، إلا أن تفعيل التكامل الاقتصادي بين دولها يستدعي مجموعة من المتطلبات، والتي من خلالها يتم التغلب على العقبات التي تعترض مسارها، والتي يرجع البعض منها إلى الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، والبعض الآخر يكمن في تغليب المصالح القطرية الضيقة على حساب المصالح الإقليمية المشتركة.

قائمة والمراجع

أحمد صديق، اتحاد المغرب العربي في العالم العربي، مطبوعات أفريقيا-الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1990. جمال عبد الناصر مانع، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عناية، 2004.

عبد القادر رزيق المخادمي، التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج والتبادل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

عبد الله العروي، مجمل تاريخ المغرب، الجزء الثالث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1999.

علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، مطبعة الرسالة، الطبعة الرابعة، الرباط، 1980.

نزيرة عبد المقود مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.

• المجالات والتقارير

أحمد راشد عبد الهادي، التكامل الاقتصادي المغاربي: الواقع والآفاق، مجلة معلومات دولية، العدد 116، الكويت، 2004.